تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل

د/ فهمي أحمد علي محمد قشاش
Tel:777267111
E-Mail: Fhmi777267111@gmail.com
د/ مجيب علي الجماعي
Tel: 777776980
E-Mail: M777776980@gmail.com

الملخص:

هدف البحث إلى تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل، واعتمد البحث المنهج الوصفي المسحي والاستبانة أداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع البحث من قيادات أرباب العمل في المؤسسات الحكومية والخاصة، وتم اختيار عينة قصدية منهم بلغت (50) فرداً وتوصل البحث إلى عدد من النتائج، أهمها: أَنَّ أفراد العينة أكدوا أهمية المعايير التي تضمنتها الأداة التي عُرضت عليهم بوصفها أساسية لخريجي الجامعات اليمنية. وَأَنَّ نسبة الرضا تراوحت ما بين (63%-71%) وبمتوسط حسابي إجمالي (1.96)، وانحراف معياري (0.54)، وتقع معظم الآراء في "راض نسبيًا". أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد العينة تعزى لمتغيرات المؤهل وجهة العمل وسنوات الخبرة.

الكلمات المفتاحية: مخرجات التعليم الجامعي، أرباب العمل.

Abstract:

The research aimed to evaluate the outcomes of university education in Yemen from the point of view of employers. The research adopted the descriptive survey method and the questionnaire as a tool for collecting data. The research community consisted of leaders of employers in government and private institutions. A purposive sample of (50) individuals was selected from them. The research reached a number of results. Among the most important of them is that the sample members stressed the importance of the criteria included in the tool that was presented to them, as they are essential for graduates of Yemeni universities, and that the satisfaction rate ranged between (63% – 71%), with an overall arithmetic mean (1.96), and a standard deviation (0.54). Most opinions are “relatively satisfied,” as there are no statistically significant differences between the answers of the sample members due to the variables of qualification, place of work, and years of experience.

Keywords: University Education Outcomes, Employers.

أولًا-الإطار العام:

1-المقدمة:

إنَّ خريجي التعليم الجامعي من المفترض أن يكونوا بجميع تخصصاتهم من القوى البشرية المتعلمة المرغوب فيها في سوق العمل بما تمثله هذه الفئة من قوة التحصيل العلمي وصفوة الطبقة المتعلمة، وفي الوقت الذي ينظر فيه إلى مخرجات التعليم الجامعي على أَنَّهَا الأساس الذي يمكن الوصول إلى سوق العمل من خلاله، وَأَنَّهُ الحل السحري لمشكلات البطالة ومع التوسع في تطوير بنية هذا النظام ومع التوجه الذي تسعى إليه الحكومة لتيسير التعليم، ومن هذه المنطلق ينبغي أن توجه مخرجات التعليم الجامعي نحو حاجات سوق العمل مع الأخذ في الحسبان الظروف الواقعية التي يمر بها النظام التعليمي والحاجة إلى تحسين آليته وفقاً للسياسة العامة للدولة واستراتيجية التعليم العالي؛ لتكون هذه المخرجات التعليمية منطلقاً لجهود التنمية (الشبه، 2015، 1).

والمتأمل في مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية يجد أَنَّهَا تعاني من تحديات تتصل بتدني نوعية مخرجاتها وعدم تلبيتها لمتطلبات سوق العمل، كل ذلك جعل التطوير ضرورة ملحة بهدف وضع معايير للتعليم العالي تتناسب مع احتياجات سوق العمل المحلي؛ لِأَنَّ مخرجات هذه المؤسسات تتجه مباشرة إلى سوق العمل، وَأَنَّ كثيراً من تخصصات وبرامج هذه المؤسسات لم تعد تشكل أولوية لحاجات المجتمع، وأصبح سوق العمل مشبعًا منها، وتعاني مخرجاتها من البطالة خاصة تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكان لزامًا على الهيئات العامة في المجتمع المحلي توظيف هذه التخصصات بهدف حل مشكلة البطالة لمثل هذه المخرجات، وَأَنَّ القطاع الخاص يشترط لتوظيف هذه التخصصات توافر المهارات الإضافية الأخرى مثل اللغات الأجنبية والقدرة على استخدام الحاسب الآلي (اطحيشات، 2014، 20).

وَيُعَدُّ الخريجون من أهم أنواع المخرجات التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى الارتقاء بجودتها، ويركز هذا النوع من المخرجات على المعرفة الأساسية والمعلومات التي تشكل البنية التحتية لجودة الخريجين، وتستند هذه المعرفة والمعلومات إلى بعدين، هما: التمكين والاستيعاب لحقائق عمل منظمات ومؤسسات الأعمال الأساسية، والمعرفة المهنية ذات العلاقة بعمليات تلك المنظمات (المسهلي، 2022، 252).

وكون البحث العلمي يشكل أولوية من أولويات المؤسسة التعليمية، فَإِنَّهُ يمكن القول إنَّ جودة البحث العلمي تشكل خاصية رئيسة تميز المؤسسة التعليمية عن غيرها من المؤسسات الأخرى، وتأتي علاقة البحث العلمي بمؤسسات سوق العمل من ارتكازه على الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة

بمشـــكلات المجتمع وحاجاته الفعلية. وبما أَنَّ البحث العلمي أحد عناصـــر مخرجات العملية التعليمية فَإِنَّ مؤشـرات الجودة المرتبطة به تعتمد على توافر أجواء البحث العلمي، وتشـجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل، ووجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصـادي لمؤسـسـات المجتمع، وإسـهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة في المجتمع، وتوافر موازنة مالية خاصـــة لدعم البحث العلمي المختلفة أينما وجدت (داغر وآخرون، 2016، 76).

ولعل التحدي الذي يواجه مؤسـسـات التعليم العالي هي الفجوة المتواجدة بين مسـتوى المخرجات وبين احتياجات سـوق العمل، كما أَنَّ معظم الخريجين يبتعدون قدر المسـتطاع عن العمل المنتج؛ لِأَنَّ معظم تعليمهم يركز ويهتم بالجانب النظري فقط؛ لذا فَإِنَّهُ من الضـــروري أن يكون هناك تناســق بين الطلب على القوى العاملة وحاجة سـوق العمل؛ لِأَنَّ هذه الاحتياجات تسـاعد على تغذية التعليم العالي (العبيدي، 2007، 29).

ومن المفترض أن تقوم الجامعات بتحديد فلســفة تربوية ووطنية واضـــحة لها، ومنســـجمة مع متطلبات سوق العمل في المجتمع المحلي، فالجامعة مسؤولة أمام المجتمع في أداء الدور المتوقع منها في مجال التعليم والتنمية لطلبتها ليتم التوافق مع ســـوق العمل في المؤســـســـات العاملة، كما تعمل الجامعات على تحديد حاجات المجتمع الذي تخدمه أكاديميًّا وتربويًّا، وذلك من أجل أن تسهم في جعل المتخرجين من تلك التخصـصـات الأكاديمية مادة فاعلة في المجتمع، وقادرة على خدمته بما حصـلوا عليه من معارف ومهارات في أثناء تعليمهم الجامعي، والمهم في هذا المجال أن تقيم الجامعة نوعاً من التكامل التربوي والتعليمي فيما بينها؛ لخدمة المجتمع الذي تتواجد فيه، بحيث يكون المتخرجون في كل تخصص قادرين على سد حاجة سوق العمل، وألا يكون هناك بطالة كثيرة في تلك التخصصات (عكة، 2010، 199).

2-مشكلة البحث:

لعل أبرز المشكلات المتصلة بالتعليم العالي في اليمن هي انفصاله عن التنمية، وعن احتياجات السوق المحلي والإقليمي والدولي، وتبرز مظاهر ذلك الانفصـال في تركيز الطلبة في كليات الدراسات الاجتماعية والإنســـانية؛ حيث تشـــير أحد الدراســـات إلى أَنَّ (13%) من طلبة الجامعات اليمنية يتخصـصـون في العلوم الهندسية والتكنولوجيا، وأَنَّ اليمن يحتل ذيل القائمة عندما يقارن بالدول العربية الأخرى (الفقيه، 2006) .

والملاحظ أَنَّ سوق العمل في الدول العربية، ومنذ سنوات عديدة يبحث عن القدرات المهارية والمعرفية ودرجة الإتقان والإنجاز وليس مجرد شهادة التخرج التي أصبحت غير كافية للحصول على وظيفة أو تلبية احتياجات السوق، فعلى الرغم من زيادة عدد المتعلمين فَإِنَّنا نلاحظ تدهوراً في الإنتاجية بشكل ملحوظ؛ ويُعزى ذلك إلى عدم الربط بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل كمًّا ونوعاً؛ لذلك فَإِنَّ ظاهرة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل ظاهرة عامة، وهي تزداد خطورة واتساعاً، ولم تعد شأناً فنيًّا يخص المعنيين بالتعليم وأسواق العمل، بل أصبحت موضع اهتمام الساسة؛ لِأَنَّهَا تمثل أوجه خلل عديدة تضافرت لتولد آثاراً اقتصادية واجتماعية (عمارة 2012، 300).

والملاحظ أَنَّ خريجي التعليم الجامعي في اليمن يواجهون مشكلة البطالة بانضمامهم إلى صفوف الباحثين عن العمل، وإن حصلوا عليه فقد يكون في كثير من الأحيان خارج نطاق اختصاصهم؛ لذا لابد من إعادة تقييم مخرجات التعليم الجامعي من حيث البرامج والمساقات وأساليب التدريس وطرائقه بغرض تطويرها، وزيادة مهارات مخرجاتها التعليمية ومعارفها قدراتها على المنافسة ومواءمتها للسوق الدولية والعربية، خاصة في ظل ضعف الإمكانيات على استيعاب جمهور الخريجين؛ لذلك برزت الحاجة إلى تقييم مدى استجابة برامج التعليم الجامعي في اليمن لمتطلبات أرباب العمل؛ كون سوق العمل في تنامي مضطرد؛ وهو ما يحتم مراعاة هذا التنامي، والاستجابة لتغيرات العصر المتسارعة في المجال التكنولوجي والمعلوماتي، من أجل تنمية مقدرة الطلبة على الابتكار وتوظيف المعرفة لتزويد سوق العمل بالكفايات القادرة على حل المشكلات، والتواصل مع الآخرين، وتحقيق التنمية المستدامة في كافة القطاعات؛ ولذلك تتحدد مشكلة البحث الحالي في تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل.

3-أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى التعرف على:

مستوى رضا أرباب العمل عن مخرجات التعليم الجامعي بحسب استجابات أفراد العينة (أرباب العمل).

وجود فروق إحصائية بين متوسط استجابات أفراد العينة حول مستوى الرضا تعزى لمتغيرات البحث (المؤهل العلمي، نوع جهة العمل، سنوات الخبرة).

4-اهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الآتي:

يســـهم البحث في تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل، وبما يمثل إضافة معرفية في المكتبة التربوية اليمنية التي تفتقر إلى هذا النوع من المعرفة.

ستفيد نتائج البحث القيادات متخذي القرار في وزارة التعليم العالي، والجامعات اليمنية، بالاستفادة من النتائج والتوصيات والحلول المقترحة التي يقدمها لهم هذا البحث؛ لتحسين جودة مخرجات التعليم الجامعي اليمني بما يتواءم وحاجات سوق العمل.

يســـهم البحث في تقديم معرفة نظرية للأكاديميين والباحثين من خلال تزويدهم بالمعلومات التي تساعدهم على إجراء مزيد من الدراسات والبحوث في هذا المجال.

تشـــجيع أرباب العمل على وضـــع مقترحات تفيد تجويد وتطوير مخرجات التعليم العالي ومواءمتها لحاجات سوق العمل.

يساعد متخذي القرار في الجامعات الحكومية والخاصة والجهات ذات العلاقة في اتخاذ السياسات اللازمة لتطوير وتحديث مدخلات ومخرجات نظام التعليم الجامعي بالشكل الذي يؤدي إلى تلبية احتياجات سوق العمل من الموارد البشرية المؤهلة.

يُعَدُّ البحث الحالي محاولة علمية يتم تنفيذها لأول مرة –بحســـب علم الباحثين واطلاعهما– يتناول تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل.

5-حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تقييم مخرجات التعليم الجامعي في اليمن من وجهة نظر أرباب العمل.

الحدود البشرية: خبراء من القيادات الأكاديمية وأرباب سوق العمل في الجامعات اليمنية.

الحدود الزمانية: 2024م وهي الفترة التي قام الباحثان بتطبيق البحث فيها.

الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.

6-مصطلحات البحث:

-مخرجات التعليم العالي:

تعرف المخرجات التعليمية: بِأَنَّهَا: التعبير عما يمكن للطالب أداؤه بعد انتهاء خبرة علمية محددة (شحاتة، 2009، 25).

كما تعرف المخرجات التعليمية بِأَنَّهَا: الناتج النهائي لعملية التعلم، والذي يظهر على المتعلم الذي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعرفة، وكذلك أساليب تقييم تقيس مدى تحقق هذه النتائج (طواف، 2016، 3).

وعرفها الدلو (2017) بِأَنَّهَا: مجموعة من المعارف والمهارات والتصـرفات التي يجب أن يتقنها الطالب/ المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة.

وتعرف مخرجات التعليم إجرائيًّا بِأَنَّهَا: مجموعة من المعارف والمهارات والتصـــرفات والخبرات المتراكمة التي يجب أن يتقنها الطالب/ المتعلم خلال العملية التعليمية لتؤهله للتفاعل مع متطلبات سوق العمل المختلفة.

- أرباب العمل:

وَيُعَدُّ أرباب العمل هم عملاء النظام التعليمي أو المستفيدون منه، ويتمثل أرباب العمل بالمديرين والمشرفين ورؤساء الأقسام والمديرين الذين يعملون في المؤسسات العامة والخاصة، والذين سوف يعمل تحت إشـرافهم المتخرجون من الجامعات؛ لذا فَإِنَّ هؤلاء يتوقعون أن يكون المتخرج على قدر كافٍ من الخبرة والكفاءة المهنية والفنية والسلوكية للعمل الذي يمارسه والذي أسند إليه وُأعد له في مؤسسات التكوين والتعليم (الزهراني، 1423، 21).

يعرف الباحثان أرباب العمل إجرائيًّا بِأَنَّهُم: كل شخص طبيعي أو اعتباري يستخدم عاملاً أو أكثر ليعمل لحسابه وتحت رقابته وإشرافه بمقابل أجر، وهو صاحب المشروع الذي يستحصل على إسهام الآخرين في مشـــروعه بأداء عمل تحت رقابته ويجمع عدة عوامل إنتاج كرأس المال والعمل والإدارة بصورة ثابتة لبلوغ هدف اقتصادي سعياً للربح.

ثانياً-الدراسات السابقة:

1) استعراض الدراسات السابقة:

1-دراسة رهيب (2015)، بعنوان: "مخرجات كليات المجتمع وسوق العمل في الجمهورية اليمنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية فيما يتعلق بعدم مواءمة مخرجاتها التعليمية مع متطلبات سوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، والاســتبانة أداة لجمع البيانات، وطبقت على جميع العمداء ونواب العمداء ورؤســاء الدوائر ورؤساء الأقسام وعددهم (100) فرد، و(192) عضو هيئة تدريس، و(272) صاحب عمل، و(459) خريجًا.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: الضعف في تأهيل أعضاء هيئة التدريس في النواحي العملية. وأَنَّهُ لا توجد تنسيق بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يتعلق بوضع المناهج وتدريب الطلبة وتبادل الخبرات، وأَنَّهُ لا توجد بيانات دقيقة وواضحة عن سوق العمل من حيث

الاحتياجات وعن البطالة في العمالة. وأَنَّهُ لا توجد قوانين ولوائح تنظم العلاقة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل، وكذلك عدم اهتمام كليات المجتمع بأساليب التعلم الحديثة من خلال إقامة دورات تدريبية مستمرة لأعضاء هيئة التدريس. تدني مستوى وعي المجتمع بأهمية الشراكة بين مؤسسات التعليم ومؤسسات سوق العمل. وأخيرًا قلة الموارد المالية اللازمة لعمليات التدريب والتأهيل.

2-دراسة المسهلي (2022)، بعنوان: "درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية: جامعة حجة نموذجاً "

هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، من وجهة نظر إداريي وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية، وتكونت عينة الدراسة من (42) فرداً من إداريي وأعضاء هيئة التدريس بجامعة حجة، ولتحليل بيانات الدراسة، استخدمت المنهج الوصفي والاستبانة أداة لجمه البيانات.

وأظهرت نتائج الدراسة أَنَّ تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل في اليمن كان منخفضًا، وأَنَّهُ لا توجد فروق دالة إحصائيًّا في درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل، وفق متغير (نوع المؤهل).

3-دارسة دمنهوري (2013)، بعنوان: "المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل السعودي".

هدفت الدراسة إلى قياس اتجاهات كل من الأكاديميين، ومسؤولي إدارة الموارد البشرية في القطاع الخاص نحو: الأسباب التي تؤدي إلى عدم المواءمة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل السعودي، والمهارات التي يجب أن تكسبها الجامعة لخريجيها لتتلاءم مع متطلبات سوق العمل السعودي، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الأكاديميين بجامعة الملك عبد العزيز بوصفها مصدر مخرجات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، وأجريت الدراسة على عينة طبقية من الأكاديميين بكليتي الآداب والعلوم قوامها (218) فردًا، وتم استخدم الاستبانة أداة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات القطاع الخاص وفقًا لاتجاهات الأكاديميين ومسؤولي إدارة الموارد البشرية بالقطاع الخاص ولمتطلبات سوق العمل، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية.

4-دراسة حيدر والصنوي (2017)، بعنوان: "مدى ملاءمة خريجي تخصصي الطب البشري والهندسة المدنية لاحتياجات سوق العمل".

هدفت إلى تقصي آراء سوق العمل حول مدى ملاءمة خريجي تخصصي الطب البشري والهندسة المدنية لاحتياجات سوق العمل، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي المسحي والاستبانة أداة لجمع البيانات وتكون مجتمع الدراسة من خبراء من الجامعات اليمنية وسوق العمل، وتم اختيار عينة قصدية منهم بلغت (100).

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أكد أفراد العينة أَنَّ جوانب القوة في خريجي الجامعات اليمنية هي: الحماس والمثابرة، والاستخدام الجيد للبرامج التخصصية والأجهزة، والتواضع وحسن التعامل مع الآخرين، والقدرة على العمل تحت الضغوط، وهذه جوانب قوة ينبغي الحفاظ عليها وتعزيزها في برامج ومناهج الجامعات. أَمَّا مواطن الضعف، فقد أوردها أفراد العينة في أربع مواطن، هي: ضعف اللغة الإنجليزية، وعدم تطوير الذات، وضعف الجانب العملي، وعدم الكفاءة في استخدام البرامج الحديثة، وهذا أمور مهمة ينبغي التركيز عليها في البرامج والمناهج التعليمية .

5-دارسة داغر وآخرين (2016)، بعنوان: "مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل".

هدفت إلى التعرف على درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل، واستخدمت الدراسة المنهج المسحي التطويري، وتكون مجتمع الدراسة من جميع إداري مؤسسات المجتمع المحلي في الأردن البالغ عددهم (34100) في الأردن وأجرت الدراسة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة للاستعانة بالجداول الإحصائية، وتكونت عينة الدراسة من (380) إداريًا من مؤسسات المجتمع المحلي، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردنية لحاجة سوق العمل من وجهة نظر إداريين مؤسسات المجتمع المحلي، وأَنَّهُ لا توجد فروق دالة إحصائيًا في مخرجات التعليم العالي لحاجة سوق العمل، وَأَنَّ تقدير أفراد عينة الدراسة لدرجة مواءمة المخرجات التعليمية كانت متوسطة، وأَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لكل محور وفق متغير (نوع الوظيفة).

5-دراسة البهنساوي (2018)، بعنوانك "رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل".

هدفت الدراسة إلى التعرف على رؤية أصحاب الأعمال لخريجي الجامعة، ومدى قدراتهم على التوافق مع سوق العمل وسبل إحداث هذا التوافق. ولتحقيق هذا الهدف، تم إجراء مجموعة من المقابلات المتعمقة مع سيدات ورجال أعمال بلغ عددهم (101) مفردة. والاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للواقع، من خلال التحليل.

تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات وفي ضوئها تم وضع عدد من المقترحات لتأهيل الشباب للانخراط المباشر في ميادين العمل المختلفة، والمشاركة في عجلة التنمية الشاملة في المجتمع. ومعوقات التنفيذ).

6-دراسة الشيتي (2020)، بعنوان: "مواءمة مخرجات التعليم العالي، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2030) في المملكة العربية السعودية".

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي، وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية (2030) في المملكة العربية السعودية، من وجهة نظر القيادات الإدارية في جامعة القصيم. واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكان عدد العينة 80 من القيادات الإدارية، تم اختيارهم بالطريقة العمدية.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: موافقة غالبية عينة الدراسة على بعض فقرات محاور جودة المستوى النوعي للخريجين، جودة البرامج التدريبية المقدمة لمؤسسات المجتمع، والندوات والمؤتمرات المقدمة من الجامعة التي تتوافق مع خطط التنمية المستدامة للدولة، ومتوافقة أيضا مع رؤية المملكة لعام 2030م.

7- دراسة Raza (2011)، بعنوان: "تنمية رأس المال البشري والاجتماعي لتحقيق الكفاءة الذاتية لخريجي الجامعات".

هدفت إلى تنمية وتطوير رأس المال البشري والاجتماعي للخريجين وأصحاب العمل في باكستان، من حيث تنمية القدرات والكفاءات لديهم، والتعرف على المهارات الشخصية والمهنية وفاعلية الكفاءة الشخصية لدى خريجي الجامعات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما تم استخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات، وطبقت على عينة من خريجي الجامعات الحكومية والخاصة بلغت (800) خريجاً، و(65) مديراً، و(180) شركة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أَنَّهُ لا يوجد رضا لدى أصحاب العمل تجاه خريجي الجامعات؛ بسبب عدم وجود كفاءة لديهم، وأكدت أهمية التركيز على تطوير الخريجين الذين هم رأس المال البشري من خلال تطوير قدراتهم الشخصية والاجتماعية والمهنية بشكل فعال.

8-دراسة Otgontugs (2010)، بعنوان: "التعليم وسوق العمل في وسط آسيا: حالات من منغوليا وطاجيكستان".

اعتمدت الدراسة على مجموعة من البيانات المتعلقة بقياس مستوى المعيشة في منغوليا، ومنها: مسح عام (2003)، ومسح الأسر المعيشية في منغوليا في القطاع غير الرسمي (2004)، ومسوح

(1999)، و(2003)، و(2007) الطاجيكية. وركزت الدراسة على البيانات الخاصة بسنوات الدراسة ومستويات الالتحاق المرتفعة بهدف حساب معدلات العائد على التعليم. كما اهتمت الدراسة بجميع المستويات التعليمية من حملة المؤهلات العاملين بأجر، والعاملين لحسابهم الخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (15-65) حسب النوع الاجتماعي، والجيل، والحالة الاجتماعية، والعرق، والموقع، والصناعات وملكية الشركات "في كل من منغوليا وطاجيكستان، وتم حساب معدل الأجور من خلال بعض المعادلات الإحصائية.

وكشفت النتائج عن أَنَّ عائدات التعليم في كلا البلدين كانت أعلى بالنسبة للإناث عن الذكور وأدت المعدلات المنخفضة من عائدات التعليم بالنسبة للذكور إلى تدهور المعدل العام للعائد على التعليم في اقتصاديات البلدين، وفي حالة طاجيكستان، كانت الحرب الأهلية الوحشية -التي استمرت لمدة ٦ سنوات- هي سبب آخر لانخفاض العائد من التعليم في البلاد. معدل العائد من التعليم في سنة واحدة من التعليم ينخفض لدى الأفراد الذين يعيشون في منطقة الحرب بنسبة (2.5%) مقارنة بالأشخاص الذين يقيمون في المناطق الأقل تضررا من ويلات الحرب في طاجيكستان.

2) التعقيب على الدراسات السابقة:

مما سبق وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات تبين أَنَّ هناك دراسات عديدة محلية وعربية وأجنبية تناولت مشكلة مؤسسات التعليم العالي في عدم قدرتها على التوافق بين تخصصات خريجيها ومتطلبات سوق العمل بشكل عام، وَأَنَّ هذه المشكلة منتشرة في البلدان العربية، وكذلك عالميًّا فهي مشكلة محلية إقليمية عربية عالمية؛ وهو ما يدل على أَنَّ بعض البلدان في العالم حاولت العمل على علاجها واعتبروا الجامعة مركزا بحثيًّا يزود المجتمع والدولة بالمستجدات والتطورات العلمية من أجل استخدامها في عملية التطور العلمي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وقد اتفق البحث الحالي مع أغلب الدراسات في كثير من المواضيع منها ضعف التكامل بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، واتفقت مع معظم الدراسات السابقة باستخدامها المنهج الوصفي والاستبانة، ولكنه اختلف مع الدراسات السابقة في تناوله تقييم مخرجات التعليم الجامعي من وجهة نظر أرباب العمل.

3) أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في العديد من الجوانب أهمها:

تحديد الجوانب النظرية للبحث.

الاســترشــاد بها من خلال الرجوع إلى المراجع والمصـــادر والدراســات العلمية التي تم الرجوع والاطلاع عليها.

صياغة أهداف ومصطلحات وحدود البحث وبناء أدواته.

اختيار منهج البحث وتحديد مجتمعه وعينته.

تحديد الفجوة المعرفية التي يُضيفها البحث.

4) ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في العديد من الجوانب منها:

أَنَّ البحث الحالي ركز على موضــوع في غاية الأهمية والحيوية، تمثل في تقييم مخرجات التعليم من وجهة نظر أرباب العمل.

يُعَدُّ البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى –حســب علم الباحثين– تناولت تقييم مخرجات التعليم من وجهة نظر أرباب العمل.

ثالثًا–الخلفية النظرية للبحث:

1–التعليم الجامعي:

تُعَدُّ الجامعة من بين أرقى وأهم المؤســســات في المجتمع؛ إذ لا يخلو أي مجتمع وجودها، وذلك بالنظر إلى طبيعة الدور المهم الذي يمكن أن تقدمه لخدمة أفراد المجتمع على كافة الأصـــعدة، إذا ما تم توجيهها بطريقة ســـليمة من خلال الاهتمام الجاد بنوعية مخرجاتها، وكذا تأطير وتنظيم العملية البحثية بها وفقاً لأســـس بحثية ســـليمة، تتواكب مع المتغيرات المحلية والعالمية المحيطة، وذلك على اعتبار وجود علاقة مهمة بين الجامعة والســوق من الناحية الاقتصـــادية أيضـــاً، فالجامعة زيادة على كونها مؤســســـة تعليمية تربوية، تُعَدُّ حاضـــنة جيدة للطاقم البشـــري المؤهل لخدمة مجتمعه على كافة الأصعدة؛ وهو ما يسهم بطريقة علمية في قيادة وتوجيه العملية التنموية لتأخذ مسارها السليم. وانطلاقًا من هذه الأهمية نسـعى عبر هذا المبحث إلى التطرق بشـيء من التفصـيل لمفهوم الجامعة (اليافعي، 2021، 47).

– تعريف الجامعة:

عرفت بِأَنَّهَا: "مؤسـسـة علمية مسـتقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، تتمثل وظائفها الرئيســـة في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية، وتقدم برامج دراسية متنوعة في التخصصات المختلفة، منها

ما هو على مستوى الليسانس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، وبموجبها تتحد الدرجات العلمية للطلبة (الثبيتي، 2000، 214).

كما تعرف الجامعات اليمنية حسب ما أشار إليها قانون التعليم العالي رقم (13) لسنة 2010م في المادة رقم (2) التي تنص على أَنَّ "الجامعة هي: كل مؤسسة أكاديمية تُعنى بالتعليم العالي والبحث العلمي حكومية أو أهلية أو خاصة تتكون من كليتين على الأقل وشريطة إلا تقل مدة الدراسة فيها لمنح الدرجة الجامعة الأولى (البكالوريوس والليسانس) عن أربع سنوات دراسية".

- المبادئ العامة للجامعة وهي (دليو وآخرون، 2006، 79):

أَنَّ الجامعة بوصفها تنظيمًا لها هدف خاص يحدد طبيعتها الخاصة ويميزها عن غيرها.

إذا كانت الجامعة تسمح بتعدد أشكال تنظيمها وكيفيات هيكلتها فَإِنَّ طبيعة هدفها تضبط شكل هذا التعدد ومجاله العام كما تتحدد حدوده ومتطلباته.

إذا كان تسيير الجامعة يتطلب هيكلة تنظيمية هرمية، فهذا يعني استحالة جمع طاقمها البشري في تصنيف واحد والتساوي في علاقة أفراده مع الإنتاج المعروف، بل يجب تصنيفهم في فئات مختلفة نوعيًّا تبعاً لنسبة علاقتها بهدف التنظيم، ومن ثم يمكن القول إِنَّهُ كلما كان مرتب الصنف أعلى كانت مشاركته في التسيير أكبر.

- وظائف الجامعة:

يمكن التفصيل في بعض أهم وظائف الجامعة على النحو الآتي:

1) وظيفة التعليم:

تعَدُّ هذه الوظيفة أولى الوظائف التقليدية للجامعة وأساس وجودها، وتتمثل بتقديم تعليم على مستوى عالٍ من المعرفة وبالتطبيقات العلمية في كافة المهن والتخصصات المختلفة، وكذا تطوير قدرات المتعلم، وتطوير فهمه لمجتمعه ولعالمه، وقدرته على التكييف فيه بمرونة، فقد أصبحت مسؤولية الجامعات غير مقتصرة على التعليم المتخصص فحسب، بل وتقوم بتنظيم التعليم، بحيث يساعد المتعلم على تعليم ذاته، ويشق طريقه إلى اكتشاف أسرار مهنته؛ وهو ما يزيد من أهمية هذه الوظيفة في الوقت الحاضر، تحول النظرة إلى التعليم على أَنَّهُ عملية استثمارية واقتصادية وإنتاجية، وَمِنْ ثَمَّ صار العنصر الحاسم في التنمية والتغير الاجتماعي الثقافي (الحاج، 2015، 177).

2) وظيفة البحث العلمي:

لا يمكن الحديث عن بحث علمي فعال وإنتاج معرفة ابتكارية، إلَّا من خلال اتباع أساليب دقيقة وطرق سليمة في التفكير وتوجيه الفكر والبحث عن الحقائق، وكذا إيلاء المورد البشري القائم على العملية البحثية أهمية وعناية بالغتين، وذلك من خلال (معمرية، 2007، 5):

التدريب على البحث وأساليبه، ويتحقق في أثناء إعداد درجتي الماجستير والدكتوراه.

التأليف في مناهج البحث وتقنياته.

الاستمرار في ممارسة البحث العلمي والنشر العلمي في ميدان التخصص.

حضور حلقات البحث التي تنظم لصالح الباحثين المبتدئين والمشاركة في تنشيطها ومناقشته.

ممارسة الإشراف العلمي على درجتي الماجستير والدكتوراه.

قراءة موضوعات البحث العلمي للطلبة وإعطائهم توجيهات وإرشادات في البحث.

حضور الملتقيات العلمية والمؤتمرات الوطنية والدولية المنظمة في ميدان تخصصه والمشاركة فيه.

3) وظيفة خدمة المجتمع:

تمثل خدمة المجتمع أحد أهم الأدوار التي تقوم بها الجامعة في خدمة مجتمع المعرفة؛ حيث تعمل باستمرار على تطبيق المعرفة، وتوظيفها لخدمة المجتمع وتطويره، ومن ثم تخرج الجامعة عن دورها التقليدي والعمل خارج أسوارها إلى خارج المجتمع لتتفاعل معه؛ حيث تعكس مفهوم الجامعة بوصفه تنظيمًا مفتوحًا، كما ترتبط بمتطلبات مجتمع المعرفة الجديد المتمثلة في التعلم والإنتاج والتقنيات والمعرفة ومصادرها المتعددة، وتتنوع مجالات خدمة المجتمع فقد تشمل خدمة أعضاء هيئة التدريس للمجتمع المحيط في الجامعة كالقيام بالأبحاث المشتركة أو المشاركة في الندوات والأنشطة المجتمعية، أو تقديم الخدمة للمجتمع الكبير، كالقيام بالبحوث التي تعالج مشكلات المجتمع، وتقديم المشورة والخبرة لمؤسسات الدولة وتأهيل القيادات المجتمعية (حرب، 2013، 37).

- أهداف الجامعة:

يمكن تحديد أهداف عامة تنصب حول (عبد الله، 2005، 127):

الإسهام في تنمية الشخصية وقدراتها.

إنتاج المعرفة العلمية وتجديدها ونشرها.

التكلف بالبحث العلمي.

الإعداد للاندماج المهني في المجتمع وخدمة التنمية الشاملة.

في حين يرى البعض الآخر أَنَّ أهم الأهداف التي تحاول جامعات العصر الحديث تحقيقها يمكن أن تشمل الآتي:

نقل المعرفة عن طريق التدريس في مراحل البكالوريوس والليسانس والدراسات العليا.

نقد المعرفة عن طريق الدراسات التحليلية الناقدة في ضوء النظريات الحديثة وفلسفة المجتمع.

مشاركة الهيئات المختصة في القيام ببحوث مشتركة لحل المشكلات التي تواجه المجتمع.

الاستفادة من نتائج هذه البحوث وترجمتها إلى مقررات دراسية.

الإعداد لتخصصات مستقبلية تفرضها تطورات العلم ومطالب المجتمع المستقبلية (شحاتة، 2001، 13).

2- المخرجات التعليمية:

- تعرف المخرجات التعليمية:

هي كل ما يكتسبه المتعلم من معارف ومهارات واتجاهات وقيم؛ نتيجة مروره بخبرة تربوية معينة أو دراسته لمنهج معين، ويمكن القَول إِنَّ نواتج التعلم هي أهداف المادة الدراسية بعد تحققها، بالإضافة إلى ما تخطط المؤسسة التعليمية والمدرس إكسابه للمتعلمين من معارف ومهارات وقيم، باستعمال مصادر المعرفة المختلفة.

وتعرف المخرجات التعليمية بِأَنَّهَا: الناتج النهائي لعملية التعلم -الذي يظهر على المتعلم- التي ترغب المؤسسة أن تحققها من خلال أنشطة تعليمية محددة ومعرفة، وكذلك أساليب تقييم تقيس مدى تحقق هذه النتائج (البداوي، 2010، 3).

إِنَّ التحدي الذي يواجه مؤسسات التعليم العالي هي الفجوة المتواجدة بين مستوى المخرجات وبين احتياجات سوق العمل، إِنَّ معظم الخريجين يبتعدون قدر المستطاع عن العمل المنتج؛ لِأَنَّ معظم تعليمهم يركز ويهتم بالجانب النظري فقط؛ لذا فَإِنَّهُ من الضروري أن يكون هناك تناسق بين الطلب على القوى العاملة وحاجة سوق العمل؛ لِأَنَّ هذه الاحتياجات تساعد على تغذية التعليم العالي (جونس، 2000، 21).

-خصائص المخرجات التعليمية وأنواعها:

يرى زيلعي (1433هـ) أَنَّ خصائص المخرجات التعليمية تتثمل بـ: أن تكون محددة وغير مبهمة، ويمكن لنا أن نقيسها ونلاحظها، ولا تركز على نشاط الطالب وَإِنَّمَا على سلوكياته. ومن الممكن تطويرها وتحويلها، وتمثل مهارات علمية معرفية ومهارات عامة تمثيلاً واسعاً للمخرجات التعليمية أربعة مجالات هي:

الفهم والمعرفة: حصيلة المفاهيم والمعلومات التي من المتوقع أن يتم اكتسابها من خلال الطالب بعد الانتهاء من دراسته.

المهارات الذهنية: التي يكتسبها الطالب عند إكماله للدراسة، مثل: المناقشات، الاستنتاجات، تحديد المشكلات، والتوصل إلى حلول.

المهارات العملية والمهنية: ذلك يعني قدرة الطالب على استخدام حصيلته المعرفية في تطبيقاته العملية أو المهنية التي يتم اكتسابها بعد إنهاء المرحلة الدراسية بنجاح.

المهارات العامة: هي غير مختصة بمقرر دراسي أو مادة، مثل: مهارات القيادة، العمل ضمن فريق، حل المشكلات، الاتصال والتواصل.

- مستويات المخرجات التعليمية:

تحدد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (2016) مستويات المخرجات التعليمية:

مستوى الجامعة: تعرف بمخرجات تعلم الثقافة العامة ويجب على جميع الطلبة في الجامعة أن يحققوها، بغض النظر عن تخصصاتهم، مثل: الفهم والمعرفة بمفهوم حقوق الإنسان.

مستوى الكلية: تضع الكليات مخرجات تعليمية مشتركة لجميع الطلبة الملتحقين بالبرنامج الأكاديمي، مثل اشتراك كليات العلوم التربوية بمخرجات تعليمية مختلفة عن طلبة تخصصات الهندسة.

مستوى البرنامج الأكاديمي: هنا يتم التركيز على تخصص معين، مثل: اللغة العربية، والتاريخ، والتربية.

مستوى المنهج الدراسي: هنا تكون المخرجات التعليمية محددة ودقيقة ومرتبطة بشكل مباشر بالمنهاج الدراسي.

-مدى مواءمة مخرجات التعليم العالي العربي لمتطلبات سوق العمل وحاجات المجتمع:

إنَّ النظر في مستوى المخرجات يحيلنا بالضرورة إلى الأهداف والغايات المتوقعة من منظومة التعليم العالي في صلتها وبالمعرفة وبالمجتمع؛ لذلك ترتبط المخرجات بصلات وثيقة مع الآتي (قادر وعلي، 2010، 80؛ عون، 2007، 30):

أ- المخرجات ذات الصلة بالمتعلم:

تتعلق أساساً بنوعية الخريج بوصفه منتجاً لابد أن يستجيب لخصائص معينة مثل:

أن يكون مزوداً بالمعارف والمهارات والكفايات التي تساعده على الاندماج في عالم العمل وتحقيق الذات، كمهارات البحث عن عمل، وروح المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب.

أن يكتسب خبرة تجعله قادراً على اكتساب المعارف والبحث عنها وإتقانها والوسائل والأدوات الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعليم مدى لحياة.

أن يكون قادرًا على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل.

أن تقوى لديه الدافعية للتعلم وتطوير معارفه وكفايته باســـتمرار بحيث لا يعتبر تخرجه من الجامعة خاتمة المطاف، بل بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات.

أن يتحلى بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي؛ وهو ما يجعله يفيد ويســـتفيد ويحقق نموه الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة.

أن ينمي لديه الفكر الناقد المساعد على الإبداع.

ب- المخرجات في صلتها بالمعرفة:

يتوقع من المؤسسة الجامعية القيام بالآتي:

أن تؤدي الدور المنوط بها في إنتاج المعرفة عن طريق البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي والاجتماعي محليًّا وعالميًّا وخاصة في المجالات الاستراتيجية.

أن يتناول البحث العلمي مجالات تتيح الاستباق وتقوي القدرة على المنافسة، وتشكل إسهامًا في إنماء الثقافة الإنسانية.

ينبغي ألا يتوقف ذلك على العلوم المتفق على دورها في تطوير مجالات الحياة بكل مظاهرها، بل أن تنال العلوم الإنســانية والاجتماعية حظها من الاهتمام لإضــافتها المتميزة لجعل الإنســان واعيا بالموقع الذي يحتله في هذا الكون، وحتى تتحقق الاســـتفادة الرشـــيدة من المعارف المنتجة وتسخيرها لخدمة الإنسان حتى لا تكون وباءً عليه.

ج-المخرجات في صلتها بالمجتمع:

تتمثل أساسًا في الاستجابة المثلى لحاجات المجتمع الحقيقية وفي توظيف قدرات كل فرد على تحقيق النماء الاقتصادي والاجتماعي، وترجع الدراسات والأبحاث ضعف المواءمة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل والمجتمع إلى (الطلحي والمشيطي، 2014، 45):

انخفاض الكفاءة الداخلية النوعية لمؤسسات التعليم العالي التي من مؤشراتها تدني التحصيل المعرفي والتأهيل التخصصي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية والتطبيقية، والقصور في تعزيز القيم والاتجاهات الإنتاجية.

انخفاض الكفاءة الخارجية الكمية والنوعية، ويتمثل ذلك في تخريج أعداد من الخريجين في تخصصات لا يحتاجها سوق العمل مع وجود عجز وطلب في تخصصات أخرى.

رابعاً-منهجية البحث وإجراءاته:

1-مجتمع البحث وعينته:

تكون مجتمع البحث من جميع القيادات والإداريين في مؤسسات سوق العمل الحكومية والخاصة في الجمهورية اليمنية. تم اختيار عينة قصدية من مجتمع البحث تكون من (25) من قيادات مؤسسات سوق العمل الحكومية، و(25) من قيادات مؤسسات سوق العمل الخاصة موزعة كما يأتي:

جدول رقم (1) وصف أفراد عينة البحث بحسب متغير

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
المؤهل	بك	33	%66
	ماجي فأعلى	17	%34
	الإجمالي	50	%100

يتضح من الجدول (1) أَنَّ عدد أفراد العينة بحسب متغير المؤهل العلمي (33) فردًا من حملة مؤهل بك بنسبة (66%)، وعدد (17) فردًا من حملة مؤهل ماجستير فأعلى وبنسبة (34%).

جدول رقم (2) وصف أفراد عينة البحث بحسب متغير

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
جهة العمل	حكومية	25	%50
	خاصة	25	%50
	الإجمالي	50	%100

يتضح من الجدول (2) أَنَّ عدد أفراد العينة بحسب متغير المؤهل العلمي منهم (25) فردًا من جهات حكومية بنسبة (50%)، وعدد (25) فردًا من جهات خاصة فأعلى وبنسبة (50%).

جدول رقم (3) وصف أفراد عينة البحث بحسب متغير

المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
سنوات الخبرة	أقل من10	23	%46
	10 فأكثر	27	%54
	الإجمالي	50	%100

يتضح من الجدول (3) أَنَّ عدد أفراد العينة بحسب متغير سنوات الخبرة منهم (23) فردًا أقل من 10 سنوات بنسبة (97.1%)، وعدد (27) فردًا خبرتهم 10 سنوات فأكثر وبنسبة (54%).

2-أداة البحث:

نظرا لطبيعة أهداف البحث؛ فقد اعتمد الباحثان الاستبانة أداة مناسبة لإجراء البحث، بحيث يتسنى لهما جمع البيانات والمعلومات الميدانية، من خلال إجابات أفراد عينة البحث على فقرات مجالاتها.

أ-صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة البحث، من حيث مدى قياس فقراتها لما أعدت له، فضلًا عن اتساقها وتوافقها ووضوحها وملاءمتها لطبيعة العينة البحثية، وقدرتها على قياس الخصائص والمهارات المراد قياسها، تم عرض الأداة بصورتها الأولية على عدد من الأساتذة الخبراء المُحكَّمين، من ذوي الخبرة والمتخصصين، وقد تألفت عينة المحكمين من(12) خبيرًا، طُلِب منهم إبداء آرائهم ومقترحاتهم إزاء فقرات الاستبانة؛ وتم تحديد نسبة اتفاق الأساتذة المُحكَّمين على الفقرات التي حصلت على إجماع بنسبة (80%) وما فوق بوصفه معيارًا لاعتماد الفقرة؛ إذ أجمع الأساتذة المُحكمون على صلاحية وسلامة (45) فقرة من فقرات الاستبانة، كما أجمعوا على إضافة (5) فقرات، فأصبحت الاستبانة بصورتها النهائية تتضمن، (50) فقرة.

ب- ثبات الأداة:

قام الباحثان باستخدام معامل ألفاكرونباخ لمعرفة اتساق -تجانس- الفقرات مع بعضها على مستوى المجال الواحد، وعلى مستوى مجالات الأداة بشكل عام؛ إذ بلغت قيمة معامل ألفاكرونباخ لمجالات الأداة إجمالًا (.978) وبلغ ثبات التجزئة النصفية (.860) وهي قيم تؤكد ثبات الأداة وصلاحيتها لأغراض البحث الحالي، والجدول رقم (4) يوضح ذلك.

جدول رقم(4)

حساب الثبات بطريقة التجزئة النصفية وطريقة الفاكرونباخ

المجال	عدد الفقرات	طريقة التجزئة النصفية	معامل الفا كرونباخ
سمات وخصائص	6	.824	.870
مهارات المعرفة والفهم	7	.858	.883
المهارات العقلية	22	.921	.934
المهارات العملية والمهنية	5	.905	.904
المهارات العقلية	10	.862	.908
الكلي	50	.860	.978

3-المقياس المستخدم:

ولغرض مناقشــة النتائج وتفســيرها؛ تم تحديد حدود بدائل المقياس الثلاثي المســتخدم في البحث باتباع الخطوات الآتية:

المدى = أعلى قيمة في المقياس – أقل قيمة (3 – 1 = 2).

طول فترة المدى = $\frac{2}{3}$ = 0.66

تم تحديد حدود بدائل المقياس بإضـــافة طول فترة المدى (0.66) إلى أقل قيمة من المقياس، ليعطينا حدود الفئة الأولى، ومن ثم حساب بقية الفئات بحسب ما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم(5) يوضح حدود البدائل وفقا لمقياس ليكرت الثلاثي

قيمة البديل	المدى المتوسط	مستوى الدلالة اللفظية
1	1 -1.66	غير راضي
2	1.67-2.33	راضٍ نسبيًّا
3	2.34- 3	راضي

خامسًا-عرض النتائج ومناقشتها:

1-عرض نتائج المجالات ومناقشتها:

أ-عرض النتائج ومناقشتها على مستوى الأداة بشكل عام:

جدول رقم(6) يوضح آراء أفراد العينة في مدى الرضا للمجالات

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
5	مهارات عامة	1	2.12	.56	%71	راضٍ نسبيًّا
4	مهارات عملية ومهنية	2	2.04	.59	%68	راضٍ نسبيًّا
1	سمات الخريجين	3	1.96	.50	%65	راضٍ نسبيًّا
2	مهارات المعرفة والفهم	4	1.91	.58	%64	راضٍ نسبيًّا
3	مهارات عقلية	5	1.88	.54	%63	راضٍ نسبيًّا
	الإجمالي		1.96	.54	%65	راضٍ نسبيًّا

يتضح من الجدول رقم (6) أَنَّ أفراد العينة أكدوا أهمية المعايير التي تضمنتها الأداة التي عرضت عليهم بوصفها أساسية لخريجي الجامعات اليمنية، وَأَنَّ نسبة الرضا تراوحت بين (63%، 71%) ومتوسط حسابي إجمالي (1.96)، وانحراف معياري (0.54) وتقع معظم الآراء في "راضٍ نسبيًّا".

وقد حصل مجال المهارات العامة على أعلى نسبة رضا، واحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.12) وانحراف معياري (0.56) ونسبة موافقة (71%). يليه في المرتبة الثانية مجال المهارات العملية والمهنية بمتوسط حسابي (2.03) وانحراف معياري (0.58) ونسبة موافقة (68%). وكانت المرتبة الثالثة لمجال سمات الخريجين بمتوسط حسابي (1.96) وانحراف معياري (0.50) ونسبة موافقة (65%). وجاء مجال المعرفة والفهم في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (1.91) وانحراف معياري (0.58) ونسبة موافقة (64%)، وجاء مجال المهارات العقلية في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (0.54) ونسبة موافقة (63%).

ويعزى ذلك إلى ضعف المهارات الوظيفية والتطبيقية اللازمة للأداء الفعال في بيئة العمل. وتركيز البرامج على الجوانب النظرية بدلاً من المهارات العملية المطلوبة، وضعف مواكبة المناهج التعليمية للتطورات التكنولوجية والاقتصادية ومحدودية الخبرة العملية والقدرة على التطبيق الفعلي للمعارف المكتسبة. وعدم تطابق المهارات مع متطلبات سوق العمل، ونقص في الخبرة والكفاءة المهنية وغياب المهارات القيادية والإدارية، وضعف قدرات الخريجين في التخطيط، اتخاذ القرارات، وقيادة الفرق. افتقارهم إلى الالتزام والمسؤولية المهنية؛ وهذا يعني أَنَّ منظومة التعليم الجامعي يتطلب

إصلاحات شاملة بما يضمن تطوير المناهج والبرامج التعليمية لتلبية احتياجات سوق العمل وتعزيز المهارات العملية والمهنية للخريجين.

ب-عرض نتائج مجال سمات وخصائص الخريجين ومناقشتها:

جدول رقم(7) يوضح آراء أفراد العينة في مدى رضاهم في سمات خريجي

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
1	القدرة على تطبيق المعرفة في مجال التخصص المهني.	1	2.08	.40	%69	راضٍ نسبيًّا
6	القدرة على تحديد وصياغة المشكلات المهنية وحلها.	2	2.06	.42	%69	راضٍ نسبيًّا
3	توظيف وتنسيق المعارف والمبادئ المكتسبة لابتكار منظومات عمل تلبي الاحتياجات وتعتمد على أسس علمية.	3	1.98	.69	%66	راضٍ نسبيًّا
5	القدرة على تحليل الأنظمة ومكوناتها، وتقييم النتائج.	4	1.94	.55	%65	راضٍ نسبيًّا
4	تطبيق وربط المعارف بشكل متكامل وتفهم متطلبات الاختصاصات الأخرى، لتحقيق حلول مبتكرة.	5	1.92	.634	%64	راضٍ نسبيًّا
2	القدرة على استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في تحليل النتائج وتفسيرها.	6	1.80	.61	%60	راضٍ نسبيًّا
	الإجمالي		1.96	.50	%65	راضٍ نسبيًّا

يتضح من الجدول (7) أَنَّ أفراد العينة أكدوا أهمية سمات أو خصائص الخريجين التي عرضت عليهم بوصفها سمات أساسية لخريجي الجامعات اليمنية. أَمَّا فيما يتصل بآراء أفراد العينة حول مدى رضاهم عن توفر تلك السمات في خريجي الجامعات اليمنية، نجد أَنَّ نسب الرضا تراوحت بين (60%، 69%)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.80-2.08)، وتقع معظم الآراء في "راضٍ نسبيًّا".

وقد حصلت السمة رقم (1) التي تنص على: "القدرة على تطبيق المعرفة في مجال التخصص المهني" على أعلى نسبة رضا. وحصلت السمة رقم (2) التي تنص على: "القدرة على استخدام التكنولوجيا وتوظيفها في تحليل النتائج وتفسيرها" على أدنى نسبة رضا؛ وتشير تلك النتائج إلى غياب المتابعة من قبل الجامعات لخريجيها في مستوى أدائهم، وَأَنَّ برامج في الجامعات اليمنية لم تكسب خريجيها السمات أو الخصائص المهمة التي يتطلبها سوق العمل.

ويعزى ذلك إلى أَنَّ هناك فجوة كبيرة بين ما يتم تدريسه في الجامعات وبين المهارات والمعارف المطلوبة في سوق العمل الفعلي وتركيزها على الجانب النظري أكثر من الجانب التطبيقي والعملي. ومحدودية الإمكانات والموارد المتاحة في الجامعات اليمنية، ونقص في التجهيزات والمختبرات العلمية الحديثة. وانفصال الجامعات عن واقع المجتمع والسوق، وقلة التواصل والتنسيق بين الجامعات وقطاعات العمل المختلفة، وندرة الفرص التدريبية والتطبيقية للطلاب في مؤسسات القطاع الخاص

والعام، وضـــعف البرامج التي تعزز من قدرات الطلبة على حل المشـــكلات واتخاذ القرارات. وغياب التخطيط الاستراتيجي وعدم وجود دراسات دقيقة لاحتياجات سوق العمل المستقبلية. وضعف آليات متابعة وتقييم مخرجات التعليم الجامعي لربط التعليم الجامعي بسوق العمل. وهذا يعني أَنَّ معالجة هذه التحديات يتطلب جهوداً مشـتركة بين الجامعات ومؤسـسـات القطاعين العام والخاص لتطوير التعليم الجامعي ليتماشى مع متطلبات سوق العمل؛ وهو ما يستلزم منا العمل على إعادة صياغة تلك المناهج والبرامج الأكاديمية بما يحقق رضا سوق العمل في التأهيل المهني لخريجي الجامعات.

ج-عرض نتائج مجال سمات مهارات المعرفة والفهم:

جدول رقم(8) يوضح آراء أفراد العينة في مدى رضاهم في مهارات المعرفة والفهم

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
2	معرفة طبيعة العمل والتحليل والتصميم والإشراف.	1	2.14	.70	%71	راضٍ نسبيًّا
1	إتقان المعارف والمبادئ الأساسية للعمل والقدرة على تطوي المعرفة وتجديدها.	2	2.06	.652	%69	راضٍ نسبيًّا
4	فهم أخلاقيات المهنة وانعكاساتها الاجتماعية والعملية.	3	2.00	.64	%67	راضٍ نسبيًّا
5	امتلاك المعرفة اللازمة وفهم أنظمة ضمان الجودة، ومتطلبات السلامة العامة.	4	1.90	.61	%63	راضٍ نسبيًّا
3	فهم مبادئ الحلول العملية المستدامة، ومبادئ البعد الثقافي.	5	1.82	.63	%61	راضٍ نسبيًّا
7	امتلاك المهارات اللغوية الأجنبية اللازمة لممارسة المهنة ومتابعة التطور المعرفي.	6	1.76	.63	%59	راضٍ نسبيًّا
6	امتلاك معرفة بأنظمة ممارسة المهنة ومعاييرها والقوانين والتشريعات ذات الصلة والتقيد بها.	7	1.70	.58	%57	راضٍ نسبيًّا
	الإجمالي		1.91	.58	%64	راضٍ نسبيًّا

يتضح من الجدول (8) أَنَّ أفراد العينة أكدوا أهمية المعارف التي عرضت عليهم بوصفها معارف وفهم أساسية لخريجي الجامعات اليمنية. أَمَّا فيما يتصل بآراء أفراد العينة حول مدى رضاهم عن توافر تلك المعارف والفهم في خريجي الجامعات اليمنية، نجد أَنَّ نسب الرضا تراوحت بين (57%، 71%)، وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.70-2.14)، وتقع معظم الآراء في "راضٍ نسبيًّا".

وقد حصـلت الفقرة رقم (2) التي تنص على: "معرفة طبيعة العمل والتحليل والتقييم والإشـراف" على أعلى نسبة رضا بنسبة (32%)، وحصلت الفقرة رقم (6) التي تنص على: "امتلاك معرفة بأنظمة ممارسة المهنة ومعاييرها والقوانين والتشريعات ذات الصلة والتقيد بها " على أدنى نسبة رضا؛ وتشير

هذه النتائج إلى عدم رضـــا ســـوق العمل عن خريجي الجامعات؛ حيث بيّن أفراد العينة أَنَّ خريجي الجامعات يفتقرون إلى معارف وفهم أساسية عن طبيعة المهنة.

ويعزى ذلك إلى قصـور المناهج الدراسـية التي تركز على الحفظ والتلقين بدلاً من تنمية مهارات الفهم والتحليل وعدم مواكبتها للتطورات والمتطلبات المتغيرة في سوق العمل، وقلة استخدام طرق التعليم الفعال التي تعزز الفهم والتطبيق. وضـــعف الربط بين المعارف النظرية والتطبيقات العملية. وضـــعف إشراك الطلبة في أنشطة البحث والاستكشاف. ومحدودية الفرص التدريبية في مؤسسات القطاع العام والخاص. وعدم تكامل البرامج التدريبية مع المناهج الدراســية. وقلة تطوير المهارات العملية والتطبيقية للطلاب. وضعف العلاقة بين الجامعات ومؤسسات سوق العمل. وعدم دراسة احتياجات سوق العمل وتطوير البرامج وفقًا لها. ونقص الموارد والبنية التحتية، وضـــعف الاســـتثمار في البحث العلمي والابتكار، وغياب التقييم والتطوير المســـتمر، وندرة اســـتخدام أســـاليب تقييم تقيس الفهم والمعرفة التطبيقية؛ وهذا يعني أَنَّ منظومة التعليم الجامعي تتطلب إصلاحات شاملة لتطوير مناهج وطرق تعليم تعزز مهارات الفهم والمعرفة التطبيقية لدى الطلبة. وهذا يؤكد أهمية مراجعة برامج الجامعات اليمنية بما يمكن الخريجين من اكتساب تلك المعارف والفهم الأساس وبما يحقق رضا سوق العمل في التأهيل المهني للخريجين من تخصصات الجامعات اليمنية.

د-عرض نتائج مجال المهارات العقلية:

جدول رقم(9) يوضح آراء أفراد العينة في مدى رضاهم في المهارات العقلية

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
10	إظهار المهنية المطلوبة في التعامل مع أرباب العمل والزملاء والعاملين.	1	2.08	.49	%69	راضٍ نسبيًّا
17	القدرة على التعلم الذاتي من أجل التعامل مع حاجات وتقانا جديدة.	2	2.08	.57	%69	راضٍ نسبيًّا
3	القدرة على اتخاذ القرارات بناءً على التحليل والتخطيط والتصميم والإشراف تحقيقاً للأهداف المنشودة.	3	2.06	.51	%69	راضٍ نسبيًّا
5	القدرة على العمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات.	4	2.04	.67	%68	راضٍ نسبيًّا
14	القدرة على إدارة فرق العمل المختلفة والعمل ضمنها والعمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات.	5	2.02	.51	%67	راضٍ نسبيًّا
2	القدرة على التفكير العلمي والتحليل المنطقي وقدرات المراجعة والاستكشاف والتطوير ووضع الحلول والخيارات المتاحة.	6	2.00	.76	%67	راضٍ نسبيًّا

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
6	القدرة على التعلم الذاتي والانخراط في التطوير المهني المستمر.	7	1.98	.55	%66	راضٍ نسبيًّا
9	دراسة تحديد المشكلات المهنية وحلها، وفهم واستيعاب تأثيرها في المجتمع.	7	1.98	.55	%66	راضٍ نسبيًّا
11	تحليل ودراسة جدوى المشروعات وإدارتها.	8	1.88	.59	%63	راضٍ نسبيًّا
1	استخدام التفكير النقدي المستند إلى الأدلة والبراهين في التعامل مع العمل المهني.	9	1.88	.66	%63	راضٍ نسبيًّا
8	نقد إدارة المهام والموارد بشكل فعال ومجدٍ.	10	1.86	.64	%62	راضٍ نسبيًّا
15	تطبيق طرائق اعداد تنفيذ وإدارة المشروعات وفق المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والاشراف وفق برنامج زمني.	10	1.86	.64	%62	راضٍ نسبيًّا
22	القدرة على تحضير وتنفيذ خطط العمل لتحقيق أهداف المؤسسة.	11	1.84	.55	%61	راضٍ نسبيًّا
7	القدرة على العمل ضمن بيئة عمل مجهدة، لتنفيذ الأعمال المطلوبة في مواعيدها، وضمن قيود متغيرة.	12	1.84	.58	%61	راضٍ نسبيًّا
21	القدرة على الالتزام والتقيد بقواعد وأنظمة المهنة.	13	1.82	.59	%61	راضٍ نسبيًّا
13	القدرة على استخدام المعايير وقواعد أنظمة المهنة وتقديم المشورة في المجالات المهنية.	14	1.80	.54	%60	راضٍ نسبيًّا
20	نقد وتحليل دراسات جدوى، وإعداد البرامج المالية والزمنية للمشاريع المختلفة.	15	1.80	.61	%60	راضٍ نسبيًّا
16	تقييم واختيار الحل الأمثل باستخدام الأدوات الملائمة اعتماداً على التفكير التحليلي والتركيبي.	16	1.76	.59	%59	راضٍ نسبيًّا
18	القدرة على توقع المخاطر، وتطوير وتطبيق وتقييم وتحسين أنظمة إدارتها ودرئها.	17	1.70	.58	%57	راضٍ نسبيًّا
12	ربط المهنة بالواقع المحلي والأخذ بالبعد الاجتماعي والاقتصادي ومواكبة الجديد في التخصص وتوظيفه في الحياة العملية.	18	1.70	.61	%57	راضٍ نسبيًّا
4	القدر ة على تطوير قدرات ذهنية جديدة بتعدد المفاهيم والأسس المهنية وصولاً لتنمية ومعرفة المتغيرات المؤثرة في اتخاذ القرارات	19	1.70	.65	%57	راضٍ نسبيًّا
19	نقد وتحليل الأنشطة والدراسات المختلفة أخذا في الاعتبار المخرجات الاقتصادية والاجتماعية.	20	1.68	.65	%56	راضٍ نسبيًّا
	الإجمالي		1.88	.54.	%63	راضٍ نسبيًّا

يتضح من الجدول (9) أَنَّ أفراد العينة أكدوا أهمية المهارات العقلية التي عرضت عليهم بوصفها مهارات عقلية أساسية لخريجي الجامعات اليمنية. أَمَّا آراء أفراد العينة حول مدى رضاهم عن توافر تلك المهارات العقلية في خريجي الجامعات اليمنية، فقد وجد أَنَّ نسب الرضا تراوحت بين (56%، 69%) وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.68 –2.08) وتقع معظم الآراء في "راضٍ نسبيًّا".

وقد حصلت المهارة العقلية رقم (10) التي تنص على: "إظهار المهنية المطلوبة في التعامل مع أرباب العمل والزملاء والعاملين." على أعلى نسبة رضا في توفرها لدى الخريجين، وهي: "القدرة على العمل بشكل فعال ضمن فريق متعدد الاختصاصات."، وحصلت المهارة العقلية رقم (19) التي تنص على: "نقد وتحليل الأنشطة والدراسات المختلفة أخذا في الاعتبار المخرجات الاقتصادية والاجتماعية" على أدني نسبة رضا؛ وتشير هذه النتائج بوضوح إلى أَنَّ أفراد العينة يرون أَنَّ مخرجات الجامعات اليمنية تفتقر إلى مهارات عقلية مهمة لهذه المهن.

ويعزى ذلك إلى ضعف التركيز على المهارات العقلية في المناهج الدراسية: التركيز المفرط على الحفظ والتلقين على حساب تنمية المهارات العقلية كالتفكير الناقد والإبداعي وحل المشكلات. وقلة الأنشطة والتطبيقات العملية التي تعزز هذه المهارات. ومحدودية الاستراتيجيات التدريسية المتبعة والاعتماد الكبير على التعليم التقليدي القائم على المحاضرات والاستظهار. وقلة استخدام طرق التعلم النشط والتفاعلي التي تحفز التفكير العميق. ونقص في التدريب العملي والتطبيقي: قلة التنوع في أساليب التقييم الاعتماد الزائد على الامتحانات التحريرية التقليدية. وندرة استخدام أساليب تقييم أخرى تقيس المهارات العقلية كالبحوث والمشاريع. وضعف البنية التحتية والموارد التعليمية، ونقص في الموارد التعليمية المتطورة كالمكتبات وتقنيات التعلم الحديثة. وقلة التدريب والتأهيل المستمر لأعضاء هيئة التدريس؛ وهذا يعني أَنَّ منظومة التعليم الجامعي اليمني تتطلب إصلاحات شاملة لتعزيز المهارات العقلية للطلاب وربطها باحتياجات سوق العمل. وهي بذلك لا تلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل، وهذا أمر يدعونا أيضًا إلى مراجعة برامجنا الأكاديمية بما يمكننا من مساعدة الخريجين من اكتساب تلك المهارات العقلية المهمة، وبما يحقق رضا سوق العمل في التأهيل المهني لخريجي الجامعات.

هـ-عرض نتائج مجال المهارات العملية والمهنية:

جدول رقم (10) يوضح آراء أفراد العينة في مدى رضاهم في المهارات العملية والمهنية

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
2	استخدام الأساليب والمهارات والوسائل الضرورية لمزاولة المهنة.	1	2.20	.64	%73	راضٍ نسبيًّا
1	استخدام التقنيات والمهارات والتكنولوجيا الحديثة اللازمة لممارسة المهنة.	2	2.16	.62	%72	راضٍ نسبيًّا
3	القدرة على تنفيذ المشروعات المختلفة والإشراف عليها.	3	2.06	.71	%69	راضٍ نسبيًّا
4	تطبيق مبادئ استثمار برامج الحاسوب التخصصية لحل وإظهار الإمكانات الإبداعية.	4	2.00	.64	%67	راضٍ نسبيًّا
5	القدرة على توظيف المعدات والتجهيزات المتنوعة مع الالتزام بقواعد السلامة المهنية.	5	1.76	.56	%59	راضٍ نسبيًّا
	الإجمالي		2.04	.58	%68	راضٍ نسبيًّا

يتضح من الجدول (10) أَنَّ أفراد العينة أكدوا على أهمية المهارات المهنية والعملية التي عرضت عليهم بوصفها مهارات مهنية وعملية أساسية لخريجي الجامعات اليمنية. أَمَّا آراء أفراد العينة في مدى رضاهم عن توافر تلك المهارات المهنية والعملية في خريجي الجامعات اليمنية، فنجد أَنَّ نسب الرضا تراوحت بين (59%، 73%) وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.76 -2.20) وتقع معظم الآراء في "راض نسبيًّا".

فقد حصلت المهارتان المهنيتان والعمليتان الآتيتان على أعلى نسبة رضا بتوافرها لدى الخريجين: "استخدام الأساليب والمهارات والوسائل الضرورية لمزاولة المهنة"، و"القدرة على استخدام التقنيات الحديثة (مثل: الكمبيوتر، والإنترنت". أَمَّا أدنى نسبة فقد حصلت عليه المهارة المهنية والعملية رقم (5) التي تنص على: "القدرة على توظيف المعدات والتجهيزات المتنوعة مع الالتزام بقواعد السلامة المهنية"؛ وتشير هذه النتائج أيضًا إلى ضرورة مراجعة برامجنا الأكاديمية بما يمكن الخريجين من اكتساب تلك المهارات المهنية والعملية المهمة لخريجي الجامعات اليمنية.

ويعزى ذلك إلى المناهج الدراسية التقليدية، وضعف التدريب والتطبيق العملي، ونقص الخبرات والكفاءات التدريسية، وقصور في خبرات أعضاء هيئة التدريس في المجال العملي والمهني. وعدم اهتمام الجامعات بتأهيل وتطوير مهارات أعضاء هيئة التدريس. وندرة الدورات التدريبية والبرامج التطويرية المتخصصة. وضعف التواصل مع سوق العمل وغياب التقييم والتطوير المستمر ونقص الموارد والبنية التحتية وهذا تتطلب إجراء إصلاحات شاملة في منظومة التعليم الجامعي لتحسين جودة

المناهج وتعزيز التدريب والتطبيق العملي، وربط البرامج الأكاديمية باحتياجات سوق العمل. وبما يحقق رضا سوق العمل في التأهيل المهني لخريجي الجامعات.

و-عرض نتائج مجال المهارات العامة:

جدول رقم(11) يوضح آراء أفراد العينة في مدى رضاهم في المهارات العامة

م	المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
6	توصيل الأفكار والحجج بشكل فاعل.	1	2.30	.73	%77	راضٍ نسبيًّا
7	حُسن التعامل مع العملاء والعاملين.	2	2.30	.75	%77	راضٍ نسبيًّا
3	التعامل مع بيئة العمل المتغيرة وضغوط العمل.	3	2.24	.66	%75	راضٍ نسبيًّا
5	عرض المعلومات بوضوح شفوياً وكتابياً وإلكترونياً.	4	2.18	.63	%73	راضٍ نسبيًّا
1	القدرة على ممارسة المهنة بصورة مستقلة بعد سنة التدريب.	5	2.16	.62	%72	راضٍ نسبيًّا
8	القدرة على تطوير الذات والتعلم مدى الحياة.	6	2.10	.54	%70	راضٍ نسبيًّا
9	العمل بكفاءة ضمن فريق وكقائد.	7	2.10	.68	%70	راضٍ نسبيًّا
2	إدارة الوقت والموارد بشكل فاعل وتحديد الأولويات.	8	1.98	.47	%66	راضٍ نسبيًّا
4	اتباع قواعد وأخلاقيات المهنة.	9	1.96	.45	%65	راضٍ نسبيًّا
10	التواصل بلغة أجنبية شفوياً وكتابياً.	10	1.88	.63	%63	راضٍ نسبيًّا
	الإجمالي		2.12	.56	%71	راضٍ نسبيًّا

يتضح من الجدول (11) أَنَّ مدى رضا أفراد العينة عن توفر تلك المهارات العامة في خريجي الجامعات اليمنية يقع في راضٍ نسبيًّا. وَأَنَّ نسب الرضا تراوحت بين (63%، 77%)، وهي نسب منخفضة وبمتوسط حسابي تراوح بين (1.88 -2.30).

وحصلت الفقرة رقم (6) التي تنص على: "توصيل الأفكار والحجج بشكل فاعل." على أعلى نسبة رضا في توفرها لدى الخريجين؛ إذ بلغت (77) وبمتوسط حسابي (2.30). وحصلت الفقرة رقم (10) التي تنص على: "التواصل بلغة أجنبية شفويًّا وكتابيًّا " على أدنى نسبة رضا؛ إذ بلغت (63)، ويتضح من آراء أفراد العينة حول مدى رضاهم بتوافرها لدى الخريجين أَنَّ النتائج مخيبة لآمال سوق العمل؛ وتشير هذه النتائج بوضوح إلى أَنَّ البرامج الأكاديمية لا تلبي طموحات سوق العمل؛ وهو ما يدعونا إلى مراجعة تلك البرامج بما يمكن الخريجين من اكتساب تلك المهارات العامة المهمة، وبما يحقق رضا سوق العمل في التأهيل المهني لخريجي الجامعات ويعالج افتقار الخريجين إلى المهارات اللازمة للأداء الفعال في بيئة العمل.

ويعزى ذلك إلى محدودية خبرتهم العملية في التطبيق الفعلي للمعارف المكتسبة وضعف مهارات التواصل، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، والعمل الجماعي. وعدم ملاءمة التخصصات الأكاديمية لاحتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية. وانخفاض مستوى الكفاءات والمهارات اللازمة لتحمل المسؤوليات الوظيفية.

إنَّ معالجة هذه التحديات يتطلب إصلاحات شاملة في منظومة التعليم الجامعي بما يضمن تكامل التعليم النظري والعملي وربط البرامج الأكاديمية باحتياجات سوق العمل وتنمية المهارات العامة للخريجين.

2-نتائج الفروق نحو مدى الرضا حسب متغيرات البحث (المؤهل العلمي، نوع جهة العمل، سنوات الخبرة):

أ-نتائج الفروق نحو مدى الرضا حسب متغير المؤهل:

جدول رقم (12) نتائج اختبار التائي (T-test) لمعرفة الفروق

ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث نحو مدى الرضا بحسب متغير المؤهل

المجالات	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
سمات الخريجين	بك	33	2.2492	.45378	.478	375	.633	لا توجد فروق
	ماجي فأعلى	17	1.77152	.30235				
مهارات المعرفة والفهم	بك	33	2.3351	.48547	.418	375	.676	لا توجد فروق
	ماجي فأعلى	17	2.3967	.33593				
المهارات العقلية	بك	33	2.2654	.41240	1.186	375	.237	لا توجد فروق
	ماجي فأعلى	17	1.6836	.23056				
المهارات العملية والمهنية	بك	33	1. 7891	.55834	1.235	375	.218	لا توجد فروق
	ماجي فأعلى	17	1.7879	.29588				
المهارات العامة	بك	33	1.9115	.54835	4.617	375	.651	لا توجد فروق
	ماجي فأعلى	17	1.6818	.41429				
إجمالي	بك	33	1.83516	.36341	2.155	375	.213	لا توجد فروق
	ماجي فأعلى	17	1.7592	.62250				

يتضح من الجدول (12) أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عينة البحث نحو مدى الرضا عن مخرجات التعليم الجامعي وفق متغير المؤهل في جميع المجالات وعلى مستوى الأداة بشكل عام عند مستوى الدلالة (0.05)؛ إذ بلغ مستوى الدلالة للأداة بشكل عام (.231)، وهي قيمة أكبر من القيمة (0.05)، وبالنظر إلى المتوسطات الحسابية لكُلٍّ من الذكور والإناث يتضح

أَنَّ الفروق كانت لصالح الإناث؛ وهذا يعني تدني مستوى خريجي التعليم العالي وَأَنَّهُ لا يلبي متطلبات سوق العمل، وعدم تطابق التخصصات الجامعية مع احتياجات سوق العمل فبعض هذه التخصصات لا يكون لها طلب كافٍ في السوق أو لا تتناسب مع الوظائف المتاحة.

ب-نتائج الفروق نحو مدى الرضا حسب متغير نوع جهة العمل:

جدول رقم (13) نتائج اختبار التائي (T-test) لمعرفة الفروق

ذات الدلالة الإحصائية بين استجابات أفراد عينة البحث نحو مدى الرضا بحسب متغير جهة العمل

المجالات	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نوع الدلالة
سمات الخريجين	حكومية	25	2.0968	.55991	.432	375	.666	لا توجد فروق
	خاصة	25	2.0227	.58463				
مهارات المعرفة والفهم	حكومية	25	1.7765	.54285	.047	375	.962	لا توجد فروق
	خاصة	25	1.7686	.50019				
المهارات العقلية	حكومية	25	2.3755	.54090	.339	375	.735	لا توجد فروق
	خاصة	25	2.4318	.61330				
المهارات العملية والمهنية	حكومية	25	2.7007	.75412	1.650	375	.100	لا توجد فروق
	خاصة	25	2.3232	.45121				
المهارات العامة	حكومية	25	1.8181	.59584	1.130	375	.259	لا توجد فروق
	خاصة	25	1.6091	.85843				
الإجمالي	حكومية	25	1.8765	.75412	.431	375	.230	لا توجد فروق
	خاصة	25	1.9686	.45121				

يتضح من الجدول (13) أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عينة البحث نحو مدى الرضـــا عن مخرجات التعليم الجامعي وفق متغير جهة العمل على إجمالي الأداة وجميع المجالات عند مســتوى الدلالة (0.05)؛ حيث كانت قيمة (ت) للأداة بشــكل عام(.431)؛ إذ بلغت مستوى الدلالة للأداة بشكل عام (0.230)، وهي قيمة أعلى من القيمة (0.05) ؛ ويعزى ذلك إلى تقارب آراء عينة البحث حول تدنى مدى الرضـــا عن مخرجات التعليم الجامعي وفق متغير نوع جهة العمل، كما يعزى ذلك إلى تدني مستوى الكفاءة العملية والمهنية لدى الخريجين، ونقص التخصصات الفنية والتطبيقية المطلوبة من قبل أرباب العمل.

ج-نتائج الفروق نحو مدى الرضا حسب متغير سنوات الخبرة:

جدول رقم (14) يبين نتائج اختبار التائي (T-test)

لمعرفة الفروق بين استجابات أفراد عينة البحث نحو مدى الرضا بحسب متغير سنوات الخبرة

المجالات	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (t)	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
سمات الخريجين	أقل من 10 سنوات	22	1.4139	.73707	1.253	109	.213	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2212	.62240				
مهارات المعرفة والفهم	أقل من 10 سنوات	22	1.3379	.64565	.730	109	.467	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2239	.65803				
المهارات العقلية	أقل من 10 سنوات	22	1.5325	.84162	1.575	109	.118	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2673	.67140				
المهارات العملية والمهنية	أقل من 10 سنوات	22	1.6212	.87868	1.656	109	.101	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.3283	.70649				
المهارات العامة	أقل من 10 سنوات	22	1.4578	.73041	1.324	109	.188	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2506	.63870				
إجمالي	أقل من 10 سنوات	22	1.4578	.73041	1.524	109	.112	لا توجد فروق
	10سنوات فأكثر	89	1.2506	.63870				

يتضح من الجدول (14) أَنَّهُ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط استجابات أفراد عينة البحث نحو وفق مدى الرضا عن مخرجات التعليم الجامعي لمتغير سنوات الخبرة على إجمالي الأداة وفي جميع المجالات عند مستوى الدلالة (0.05)؛ إذ بلغت قيمة (ت) للأداة بشكل عام (1.52) على التوالي ومستوى دلالة للأداة بشكل عام (0.112)، وهي قيمة أكبر من القيمة (0.05)؛ ويعزى ذلك إلى إدراك عينة البحث باختلاف خبراتهم لتدنى مدى الرضا عن مخرجات التعليم الجامعي، كما يعزى ذلك إلى إدراك أفراد العينة لضعف التواصل المستمر والتنسيق بين الجامعات وسوق العمل ومحدودية مشاركة أرباب العمل في تطوير المناهج والبرامج الجامعية.

3-الاستنتاجات العامة:

1- هناك تباين بين أهمية المعارف والمهارات التي يتطلبها سوق العمل ومدى اكتساب خريجي الجامعات لتلك المعارف والمهارات.

2- تفيد هذه النتائج عند تطوير وتحديث البرامج، ويتوقع أن تشكل أساساً لعمل اللجان المعنية.

3- هناك متطلبات واحتياجات أساسية يقدمها سوق العمل يأمل في أن تكسبها الجامعات لخريجيها، وهي:

- ✓ القدرة على تطوير الذات واكتساب الثقة بالنفس والتأكيد على الجانب التطبيقي.

- ✓ اكتســـاب مهارات الكمبيوتر والتكنولوجيا ومهارات اللغة الانجليزية ومهارات التعامل مع الآخرين.
- ✓ التطبيق العملي والنزول الميداني واستخدام البرامج التقنية الحديثة.
- ✓ القدرة على حل المشكلات التعاون مع الآخرين والعمل ضمن فريق.
- ✓ إدارة المشاريع الممولة دوليًا والتعامل مع البرامج والأجهزة الحديثة.
- ✓ إدارة المشاريع ودراسة جدواها وربط مشاريع التخرج بأرض الواقع.

4-التوصيات:

- عقد ورشة عمل لعرض نتائج البحث تضم عمداء الكليات وعدد من أرباب العمل.
- توزيع نسـخ كافية من هذا البحث على قيادة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ورؤسـاء الجامعات الحكومية والأهلية، وعمداء الكليات في اليمن.

عرض نتائج هذا البحث لكل من الفريقين الوطنيين لإعداد المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية لبرامج الجامعات اليمنية، ومناقشـة سـبل دمج آراء ومتطلبات جهات العمل ضـمن المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية لكل تخصص.

- العمل على استخدام الجامعات للاستراتيجيات التسويقية والترويجية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الاسـتفادة من مخرجاتها بإطار واسـع وفاعل والمراجعة الدورية والمسـتمرة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها.
- ضـــرورة منح الجامعات قدراً كبيراً من الاســـتقلالية وعدم التدخل في قراراتها العلمية لأجل تحقيق الجودة في كافة مخرجاتها ولا سيما المستوى النوعي لجودة الخريجين بوصـفهم من أهم مخرجات التعليم العالي.
- التركيز على عمليات وبرامج التعلم وجعلها مرادفة لبرامج التدريس الاعتيادية؛ كونها تعزز مســـتوى كفاءة المخرجات التعليمية وتسهم إسهامًا كبيرًا في ضمان جودة الخريجين.
- الاهتمام بمبدأ التحســين المســتمر في كافة المجالات ذات العلاقة بجودة التعليم، وذلك لضـــمان معالجة نقاط الضـــعف التي يتم اكتشـــافها، والارتقاء بنقاط القوة المتحققة لمواكبة التقدم العلمي المستمر.
- إجراء المقارنات المرجعية مع الجامعات الرائدة عربيًّا وعالميًّا وبشـــكل دوري بما يســـهم في تحقيق ضمان الجودة بالمستوى المقبول عالميًّا.

- العمل على استخدام الجامعات للاستراتيجيات التسويقية والترويجية المناسبة لتشجيع مؤسسات سوق العمل على الاستفادة من مخرجاتها بإطار واسع وفاعل.
- المراجعة الدورية والمستمرة لاحتياجات مؤسسات سوق العمل ودراستها والعمل على تحقيقها.
- وضع البرامج الكفيلة باستخدام المخرجات المستهدفة وجعلها من أهم مدخلات العملية التعليمية كإعداد مبكر للمخرجات المخطط لها مستقبلا.

5-المقترحات:

- استراتيجية مقترحة لإعداد المخرج المناسب الذي يحتاجه سوق العمل، في ضوء معايير المؤهل الأكاديمي.
- تفعيل مراكز الجودة في الجامعة والكليات، وفي إشراك الطلبة فعليًا في عملية صنع القرار مع إدارة الجامعة في ضوء معايير ومتطلبات الجودة.
- التخطيط الأكاديمي بمؤسسات التعليم العالي لاستهداف احتياجات سوق العمل الفعلية واستقراء مستقبله واتجاهاته.
- معرفة جوانب القصور والثغرات في مجال إعداد المخرجات التعليمية، وأسباب ضعف المنافسة، لتلافي القصور وسد الثغرات.
- العلاقات بين الجامعات ومؤسسات المجتمع المدني ومدى ملاءمة المتخرج مع سوق العمل.
- سوق العمل وسبل مواكبة المخرجات التعليمية لها وبحسب التوجهات العالمية المعاصرة.
- الشراكة بين الجامعات اليمنية ومؤسسات سوق العمل في ضوء متطلبات التنمية المستدامة.

سادسًا-قائمة المراجع:

اطحيشات، فتحية خليل. (2014، أغسطس 11-13). ***تطوير البحث العلمي في التعليم العالي ودورة في مقابلة احتياجات سوق العمل: دراسة ميدانية في جامعات وسط ليبيا (جامعة سرت، جامعة مصراته، جامعة المرقب)*** [بحث مقدم] المؤتمر الدولي الأول تطوير البحث العلمي في التعليم العالي، عمان الأردن.

البهنساوي، ليلى كامل. (2018). رؤية أرباب العمل لمخرجات التعليم الجامعي وسوق العمل. **مجلة كلية الآداب *جامعة القاهرة، 78*** (3).

الثبيتي، مليحان معيض. (2000). الجامعة نشـــأتها مفهومها ووظائفها. **المجلة التربوية *جامعة الكويت*،** (54).

جونس. (2000). ***اقتصاديات التعليم***، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية.

حرب، محمد خميس. (2013). تطبيق ادارة المعرفة في الجامعات لتحقيق التميز في البحث التربوي، ***مجلة كلية التربية بالزقازيق، 28***(79) .

الحاج، أحمد علي. (2015). ***التعليم الجامعي في اليمن***. مكتبة اقرأ، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

حيدر، عبد اللطيف، والصـنوي، عدنان. (2017). ***تقييم مستوى خريجي الطب البشري والجامعات اليمنية من وجهة نظر أرباب العمل، مشـــروع تعزيز قدرات وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة***، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.

داغر. أزهار خضـــر. الطراونة. خليف يوســف. القضـــاة. حامد. (2016). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي الأردني لحاجة سوق العمل. **مجلة دراسات العلوم التربوية**. (43).ملحق5 .

الدلو، حمدي أسعد. (2017). ***استراتيجية مقترحة لمواءمة مخرجات التعليم العالي باحتياجات سوق العمل في فلسطين*** [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأقصى، غزة.

دليو، فضيل وآخرون. (2006). ***اشكاليات الديمقراطية في تسيير الجامعة*** (ط2). مخبر التطبيقات النفسية والتربوية، قسنطينة.

دمنهوري، هند. (2013). أســـباب عدم مواءمة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات ســـوق العمل السعودي. ***مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، 27***(1).

رهيب ســـعيد قائد محمد. (2015). مخرجات كليات المجتمع وســـوق العمل في الجمهورية اليمنية. ***دراسات عربية في التربية وعلم النفس، رابطة التربويين العرب***، (65).

الزهراني ســعد عبد الله. (1423). ***مواءمة التعليم العالي الســعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة وانعكاســـاتها الاقتصـــادية والاجتماعية والأمنية***. الرياض: مطابع وزارة الداخلية.

زيلعي، غادة عبد الكريم (1433). ***ورشـــة عمل مخرجات التعلم للبرامج والمقر رات، الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي***. الرياض، المملكة العربية السعودية.

الشـبه، رمضـان عبد الله. (2015). أسـباب عدم التوافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل في ليبيا. ***المجلة الجامعة***، (17) .

شحاتة، نعمان. (2009). ***التعلم والتقويم الأكاديمي***. دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.

الشيتي، إيناس. (2020). *دور الجامعات السعودية في مواءمة مخرجات التعليم العالي ومتطلبات التنمية المستدامة وفق رؤية(2030) في المملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية لآراء القيادية الإدارية في جامعة القصيم*. تم الاسترداد من المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال: https://www.refaa.d.com/Files/GJEB/GJEB-9-3 .pdf.5

الطلحي، محمد، والمشيطي، محمد. (2020). ***دراسة واقع الخطط التعليمية في مؤسسات التعليم العالي ومدى مواءمة مخرجاتها لمتطلبات سوق العمل من وجهة نظر الخريجين (دراسة ميدانية)***. تم الاسترداد من المجلة الدولية للعلوم والتقنية: https://www.stc ..ete.Pdfj/docs/volumes/2021comply/is.rs.com

طواف، عبد الخالق. (2016). مخرجات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر منظمات الأعمال. ***مجلة الإدارية، 17***(143).

عبد الله، محمد. (2005). ***المنظومة التعليمية والتطلع إلى الإصلاح***. دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران.

العبيدي، سيلان جبران. (2007). ***التعليم العالي وسوق العمل في الجمهورية اليمنية*** [ورقة مقدمة] لندوة حول منجزات الوحدة اليمنية التي تنظمها جامعة الحديدة.

عكة، محمد. (2010). ***مخرجات الجامعات الفلسطينية واحتياجات سوق العمل في الضفة الغربية***، جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم، فلسطين.

عمارة، سامي. (2012). تصور مقترح لتفعيل التعليم الفني وسوق العمل في مصر في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة. ***مجلة مستقبل التربية العربية، 19***(80).

عون، جميل أحمد. (2007). ***مخرجات التعليم الجامعي وعلاقتها بسوق العمل والتنمية، دراسة نظرية تطبيقية في البيئة الاجتماعية***. المركز اليمني للدراسات الاجتماعية وبحوث العمل، صنعاء.

الفقيه، عبدالله. (2006). عندما يتحول الحل إلى مشكلة: التعليم العالي في اليمن وطرق اصلاحه، مركز الخليج للأبحاث . https://araa.sa/index.php?view=article 38- .option=com_content&Itemid=172&57

قادر زكي، علي علي. (2016). تقييم العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في إقليم كوردستان العراق من وجهة نظر أصحاب العمل مدينة أربيل أنموذجاً للمدة(2009–2013). ***المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 14***(49).

المسهلي، أمة الله دحان. (2022). درجة مواءمة مخرجات التعليم العالي واحتياجات سوق العمل بالجمهورية اليمنية " جامعة حجة نموذجاً. ***مجلة التربية والعلوم الإنسانية، جامعة حجه، 38***(1).

معمرية، بشير. (2007). ***مجالات واساليب تكوين الاستاذ الجامعي الوضعية المهنية للأساتذة الجامعة***. منشورات الحبر، الجزائر.

المهدي، ياسر فتحي. (2014). استراتيجية مقترحة لتجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل بمصرفي ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. ***مجلة مستقبل التربية العربية، 21***(89).

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: التقرير السنوي لجامعة حجة للعام الجامعي 2019–2020م.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. (2010). **القانون رقم 13 لسنة 2010 بشأن التعليم العالي**، الجمهورية اليمنية.

اليافعي، وفاء. (2021). ***استراتيجية مقترحة لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء مدخل ادارة المعرفة*** **[أطروحة دكتوراه غير منشورة]**. كلية التربية .جامعة تعز . اليمن.

Otgontugs Banzragch. (2010). ***Education and the labor market in Central Asia: The cases of Mongolia and Tajikistan***, Submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy under the Executive Committee of The Graduate School of Arts and Science COLUMBIA UNIVESRITY.

Development of Society, Asian Social Science (٩)٧ ،

Raza, S. A., Zia, S., Naqvi, S. A. H., & Shaikh, F. M. (2011). Human and Social Capital Development for Self Efficacy of University Graduates: Bases for Development of Society, Asian Social Science(9)7.

https://www.google.com تاريخ الزيارة 4/2 2024